

دُسْتُورُ 1861

كان قانون عهد الأمان بمثابة مرحلة تمهيدية لإنشاء دستور 1861

واصل "محمد الصادق باي" السياسة الإصلاحية بعد "محمد باي" فأعلن عن دستور للبلاد (أول دستور في العالم العربي)، بدأ العمل به في 26 أبريل 1861

تضبط هذا الدستور حقوق وواجبات الباي والوزراء والمواطنين، وقد تضمن 114 فصلاً، وتضمن إضافة إلى مبادئ عهد الأمان

مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث

السلطة القضائية

هي سلطة مستقلة عن السلطة التنفيذية
تمثل مجالس الجنايات و
الأحكام العرفية.

السلطة التشريعية

تمثل المجلس الأكبر وتتكون من
60 عضواً.

مهمته: النظر في مبرائبة الدولة وفي
مشاريع القوانين.

السلطة التنفيذية

وهي من مشمولات الباي الذي سمح
له الدستور باختيار الوزراء ولكن فقد
خزيته التضريف في الأموال العمومية وهو
ملتزم باحترام القوانين ولا سبب طرده
وعزله من قبل المجلس الأكبر.

على إثر إندلاع ثورة "علي بن غداهم" سنة 1864، قرّر "الصادق باي" إيقاف العمل بدستور 1861.

إِتِّصَابُ الْحِمَايَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ بِتُونِس وَرُدُودُ الْفِعْلِ الْأُولَى

① الإِخْتِلَالُ الْفَرَنْسِيُّ لِلْبِلَادِ التُّونِسِيَّةِ :

* التَّخْلُفُ الثَّقَنِيُّ وَالْإِقْتِصَادِيُّ / * الْوَضْعُ الْإِجْتِمَاعِيُّ الْمُرْتَدِّي /
* ضَعْفُ الْوَضْعِ السِّيَاسِيِّ / * عَجْزُ "مُحَمَّدِ الصَّادِقِ بَاي" عَلَى تَسْدِيدِ دُبُونِ الْبِلَادِ
كُلُّ هَذِهِ الْأَسْبَابِ أَذَتْ إِلَى سَبْطَرَةِ الْحُكُومَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ عَلَى الْبِلَادِ
التُّونِسِيَّةِ مُتَعَلِّقَةً بِحِمَايَةِ الْخُدُودِ الْجَزَائِرِيَّةِ مَعَ تُونِس —
ثُمَّ دَخَلَتْ الْبِلَادَ وَقَامَتْ بِالسَّيْطَرَةِ عَلَى الْمَنَاطِقِ الشَّمَالِيَّةِ.



علي باي



وَنَزَلَتْ الْجُيُوشُ الْفَرَنْسِيَّةُ يَفُودَهَا الْجِيزَالُ "بَرْبَار" لِإِخْتِلَالِ تُونِسِ الْغَاصِمَةِ وَإِزْغَامِ "مُحَمَّدِ الصَّادِقِ بَاي"
عَلَى الْمُضَادَّةِ عَلَى مُعَاهَدَةِ الْحِمَايَةِ الَّتِي ثَمَّتْ فِي قَصْرِ بَارْدُو وَسُمِّيَتْ بِـ "مُعَاهَدَةِ بَارْدُو" فِي 12 مَآي 1881

ادَّعَى الْوَزِيرُ الْفَرَنْسِيُّ أَنَّ بِلَادَهُ قُرِزَتْ التَّدْخُلُ عَشْكَرِيًّا لِمُسَاعَدَةِ الْبَايِ عَلَى فَرْضِ سُلْطَتِهِ وَتَبَعْدِ مَقَاوِمَةٍ شَدِيدَةٍ سَقَطَتْ مَدُنُ الْجَنُوبِ التُّونِسِيِّ، وَهَكَذَا
تَمَّ تَجْرِيدُ الْبِلَادِ مِنْ سِيَادَتِهَا الْخَارِجِيَّةِ وَأُرْذِذَتْ السَّيْطَرَةُ عَلَى الْبِلَادِ خَاصَّةً بَعْدَ إِجْرَامِ الْمُقِيمِ الْعَامِ وَ "عَلِيِّ بَاي" "مُعَاهَدَةِ الْمَرْسِي" فِي 8 مَآي 1883
حَيْثُ سَخَّطَتْ جَمِيعُ صَلَاحِيَّاتِ الْبَايِ وَتَحَلَّاتِ السُّلْطَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ مِنْ نِظَامِ "حَفْصَانِيَّة" كَمَا أَذْهَبَتْ إِلَى "إِسْمَاعِيلِ بْنِ عَالِي"

② رُدُودُ الْفِعْلِ الْأُولَى ضِدَّ الْمُسْتَعْمِرِ الْفَرَنْسِيِّ :

قَامَتْ عِدَّةُ قَبَائِلَ بِمُوَاجَهَةِ الْمُسْتَعْمِرِ لَكِنَّ مَوَازِينَ الْقُوَى لَمْ تَكُنْ مُتَكَافِئَةً بِمَا جَعَلَ الْمَقَاوِمَةَ تَنْسَجِبُ.
(أَوْلَادُ سَعِيدٍ / جَلَّاصُ / الْمَنَالِيثُ / ثَقَاتُ / عَقْدُونُ / السَّوَابِييُ)
مِنْ أَهَمِّ قَادَةِ الْمَقَاوِمَةِ : عَلِي بن خَلِيقَةَ الثَّقَانِي : قَادَ عِدَّةَ مَعَارِكٍ أَهَمُّهَا مَعْرَكَةُ صَفَاقِسِ
عَلِي بن عَمَّازَةَ (مِنْ جَلَّاصِ) / عَلِي بن خَلِيقَةَ الثَّقَانِي

إِخْتِلَالُ الْمُدُنِ التُّونِيسِيَّةِ حَسَبَ تَسْلُسُلِهِ الزَّمَنِيِّ



مَظَاهِرُ الْهَيْمَنَةِ الْإِسْتِعْمَارِيَّةِ الْفِرَنْسِيَّةِ عَلَى الْبِلَادِ التُّونِيسِيَّةِ

الإِقْتِصَادِيَّة	الثَّقَافِيَّة	المَالِيَّة	الإِدَارِيَّة وَ السِّيَاسِيَّة
* إِسْتِخْوَادُ الْمُعَمَّرِينَ الْفِرَنْسِيِّينَ عَلَى أَرَاظِي التُّونِيسِيِّينَ. * السَّيْظَرَةُ عَلَى الْمَنَاجِمِ وَاسْتِغْلَالُهَا.	* بِنَاءُ الْمَدَارِسِ لِابْنَاءِ الْجَالِيَّةِ الْفِرَنْسِيَّةِ. * مَنَعُ التَّعْلِيمِ عَلَى غَيْرِ الْفِرَنْسِيِّينَ.	* إِعْتِقَادُ الْفِرَنْكِ الْفِرَنْسِيِّ كَعُمْلَةٍ لِلْبِلَادِ التُّونِيسِيَّةِ.	* التَّحْكُمُ فِي سِيَاسَةِ الْبَلَدِ مِنْ قَبْلِ الْمُقِيمِ الْعَامِ الَّذِي مَسَكَ بِرِجَامِ الْأُمُورِ. * الْهَيْمَنَةُ عَلَى الْإِدَارَةِ الْمَرْكَزِيَّةِ وَالْجِهَوِيَّةِ التُّونِيسِيَّةِ.
ورقة نقدية فرنسية بقيمة 5000 فرنك كانت متداولة في السوق التونسية أثناء الفترة الاستعمارية			

الْحَزْكَهُ الْوَطَنِيَّةُ الْتُّونِيسِيَّةُ

